قديمة والا احتاجت الى هيولى اخرى وهي منفعلة لقبول الصور فلا تكون فاعلة والا كانت مع بساطتها قابلة وفاعلة معا
وليست مخيّزة وملحوظة والمراد بالفضاء هو الخلاء ولو لم يكن قديما لارتفع الامتياز عن الجهات فلا يتميز جهة اليمين عن اليسار
ولا جهة الفوق عن التحت وذلك امر غير معقول والدهر هو الزمان ولا يتصور تقدم عدمه على وجوده لانه تقدم زماني
فيجتمع مع عدمه وهذان اعني الخلاء والزمان لا فاعلان ولا منفعلان قال الامام الرازي كان هذا المذهب مستورا فيما بين
المذاهب فمال اليه ابن زكريا الطبيب الرازي واظهره وعمل فيه كتابا مسمى بالقول في القدماء الخمسة وستقف على ماخذهم
في اثناء ما يرد عليك في الكتاب وقد اشرنا نحن الى ذلك اشارة خفية المقصد السادس في اثبات الحدوث وهي ايضا
راجعة الى امرين احدهما ان الحادث هو المسبوق بالعدم اي يكون عدمه قبل وجوده فيكون له اي لوجوده اول هو اي الحادث
معدوم قبله اي قبل ذلك الاول وهذا هو المسمى بالحادث الزماني ويقابله القديم الزماني وقيل هو المسبوق بالغير سبقا ذاتيا
سواء كان هناك سبق زماني اولا وهو المسمى بالحادث الذاتي وبازائه القديم الذاتي فيكون الحادث بالتفسير الثاني اعم منه
بالتفسير الاول اذ المعلول القديم بحسب الزمان ان ثبت كان حادثا بهذا المعنى الثاني لان كل معلول مسبوق بغيره الذي هو
علته سبقا ذاتيا دون المعنى الاول قال الحكماء في اثبات الحدوث الذاتي الممكن لذاته غير مقتض للوجود ولغيره مقتض له وما
بالذات مقدم بالذات على ما بالغير لان ارتفاع حال الشي بحسب ذاته مستلزم لارتفاع ذاته وذلك مستلزم ارتفاع
ما للذات بحسب الغير واما ارتفاع حاله بحسب غيره فلا يقتضي ارتفاع حاله بحسب ذاته فيتقدم ما بالذات على ما بالغير
تقدم الواحد على الاثنين فاذن لا وجوده اي عدمه مقدم على وجوده تقدما بالذات وهو اعني تقدم العدم على الوجود
بالذات هو الحدوث الذاتي ويظهر من هذا الكلام ان الحدوث الذاتي عندهم هو مسبوقية الوجود بالعدم ايضا كالحدوث
الزماني الا ان السبق في الذاتي بالذات وفي الزماني بالزمان وقد صرح بذلك بعض الفضلاء لكنه مشكل جدا فان العدم لا
تقدم له بالذات على الوجود والا كان علة له او جزء العلة ولا يتصور ذلك في الممكنات المستمرة الوجود في الازل عندهم
مع كونها محدثة حدوثا ذاتيا ويرد عليه اي على الدليل الذي ذكروه ان عدم اقتضاء الوجود وان كان امرا ثابتا للممكن
بحسب ذاته لكنه لا يوجب اقتضاءه اي اقتضاء الممكن لذاته العدم ليكون عدمه سابقا على وجوده سبقا ذاتيا كما
زعموه نعم لا اقتضاء الوجود والعدم لكونه مستندا الى ذات الممكن سابق على اقتضاء الوجود لكونه مستندا الى الغير
فان جعل مسبوقية استحقاق الوجود بلا استحقاقيته حدوثا ذاتيا كما فعله الامام الرازي صح ان ثبت ان ما بالذات مقدم
بالذات على ما بالغير لكنه منظور فيه لان غاية ما ذكروه في اثباته ان ارتفاع الاول يستلزم ارتفاع الثاني من دون عكس
وليس يلزم منه تقدم الاول على الثاني الا اذا ثبت ان ارتفاعه سبب لارتفاعه ولم يثبت ذلك بما ذكروه وعلى تقدير ثبوته
انما يصح هذا اذا قلنا الوجود غير الماهية في الممكنات حتى يتصور هناك اي لا اقتضاء الوجود مقدم على اقتضائه
اذ لو كان الوجود عينها لم يتصور ذلك اصلا لكنه الحدوث لا يعقل الا بسبق امر عليه اي على الحادث لان الحدوث
عبارة عن مسبوقية وجود الشي فلا يعقل الا بامر سابق عليه فهو اي ذلك السابق اما عدمه الذي يمتنع اجتماعه مع اللاحق
او امر اخر يمكن اجتماعه معه وانما اختلف تفسيره نظرا اليه اي الى ذلك الامر فاذا اعتبر تقدم العدم كان الحدوث زمانيا لامتناع
اجتماع المتاخر والمتقدم واذا اعتبر تقدم غير العدم وهو العلة كان الحدوث ذاتيا شاملا للممكنات باسرها لان كل ممكن مسبوق
بعلته سبقا يجامع فيه السابق اللاحق ويكون القديم الذاتي مختصا بالواجب وثانيهما اي ثاني ابحاث الحدوث انه قال الحكماء الحدوث

بمعنى المسبوقية بالعدم وهو الحدوث الزماني يستدعي مادة اي محلا اما موضوعا ان كان الحادث عرضا واما هيولى ان كان
الحادث صورة واما جسما يتعلق به الحادث ان كان نفسا وقد يفسر المادة بالهيولى وحدها لان الموضوع والمتعلق
مشتملان عليها ومدة اي زمانا اما المادة فلانه اي الحادث قبل وجوده ممكن وهو ظاهر والامكان امر وجودي لما مر من
ادلة وجوده في بابه يستدعي محلا لامتناع قيام الامكان بنفسه موجودا اذ يستحيل قيام الصفة الوجودية بالمعدوم
وليس ذلك المحل نفسه اي نفس ذلك الحادث الممكن اذ لا يوجد قبل وجوده فكيف يتصور كونه نفس ذلك المحل
الموجود قبله حتى يقوم به امكانه ولا امرا منفصلا عن الحادث بالكلية اي لا تعلق له اصلا فانه لا يصلح ان يكون محلا لامكانه
قطعا ولا امرا متعلقا به اذا كان منفصلا عنه ومباينا له في الوجود لان صفة الشي لا تقوم بما يباينه كقدرة القادر مثلا
اي كالفاعل القادر على ما توهمه بعضهم من ان معنى امكان الشي قبل وجوده هو صحة اقتدار القادر عليه فانها اي القدرة
بل صحتها معللة بالامكان اذ يقال صح من القادر ايجاد الممكن ولم يصح منه ايجاد الممتنع فان سئل لماذا كان الامر كذلك اجيب
بان ذلك لان الممكن في نفسه صحيح الوجود دون الممتنع كان كلاما مقبولا ولولا ان الصحة العائدة الى ذات المقدور وهي
الامكان مغايرة للصحة العائدة الى القادر لكان هذا تعليلا للشي بنفسه متاخرة عنه لتاخر المعلول عن علته وايضا
امكان الشي صفة له في نفسه لا بالقياس الى الفاعل وصحة الاقتدار عليه مقيسة الى الفاعل فلا يكون احدهما عين
الآخر واذ قد ثبت ان لامكانه محلا ليس نفسه ولا امرا منفصلا عنه مباينا له فهو اي ذلك المحل امر متصل به
اي بالحادث اتصالا تاما حتى يصح قيام امكانه به وهو المادة ولا بد ان تكون قديمة عندهم والا احتاجت الى مادة اخرى
وفي المباحث المشرقية ان ذلك الحادث تارة يوجد عن تلك المادة كالاعراض وتارة يوجد فيها كالصورة وتارة يوجد
معها كالنفوس الناطقة فان قيل الامكان امر اعتباري كما سبق وانتم به معترفون والامور الاعتبارية لا تستدعي
محلا موجودا فكيف تستدلون بثبوت الامكان قبل وجود الحادث على محل موجود يقوم به امكانه قلنا المراد
بهذا الامكان الذي نستدل به على وجود محله هو الامكان الاستعدادي وانه غير الامكان الذاتي لان الامكان الذاتي امر
اعتباري يعقل للشي عند انتساب ماهيته الى الوجود وهو لازم لماهية الممكن قائم بها يستحيل انفكاكه عنها كما مر ولا
يتصور فيه تفاوت بالقوة والضعف والقرب والبعد اصلا بخلاف الامكان الاستعدادي فانه امر موجود
من مقولة الكيف قائم بمحل الشي الذي ينسب اليه الامكان لا به وغير لازم له وقابل للتفاوت ثم ان ظاهر عبارتهم يوهم
الاستدلال بالامكان الذاتي فاراد توضيح المرام فقال وتحقيقه اي تحقيق كلامهم في هذا المقام ان الممكن ان كفى في صدوره
عن الواجب امكانه الذاتي اللازم لماهيته دام بدوامه لان الواجب تام في فاعليته لا قصور في فيضه ولا بخل هناك
ولا تفاوت الا من جهة القابل فاذا فرض ان امكانه الذاتي كاف في قبول الفيض لم يتصور تخلفه عنه فكان دائم الوجود
بدوام الواجب كالمعلول الاول والا اي وان لم يكف امكانه الذاتي في الصدور احتاج الى شرط به يفيض الوجود من
الواجب عليه فان كان ذلك الشرط قديما دام الممكن ايضا بدوام الواجب وشرطه القديم فلا يتصور ان يكون الممكن الصادر
من الواجب على احد هذين الوجهين حادثا وان كان ذلك الشرط حادثا كان الممكن المتوقف عليه حادثا بالضرورة لكن لما كان
ذلك الشرط حادثا احتاج الى حادث آخر اذ لو لم يتوقف ذلك الشرط الى شرط آخر اصلا او كان شرطه قديما لم يكن هو
حادثا وذلك الشرط الآخر الحادث محتاج ايضا الى شرط ثالث قبله وهلم جرا فيتوقف كل حادث الى حوادث لا نهاية له